



# الأطر التشريعية لبيئة الأعمال في البلدان العربية

## قانون المنافسة

4.18

متطور

2023 ■ 2020 ■

متطور 4.33 | 4.18 متطور

● قوي جداً ● قوي ● متطور ● متوسط ● ابتدائي ● ضعيف ● ضعيف جداً

المكونات	2023	2020
قوانين مكافحة الهيمنة والاحتكار	▲ 5.60 ●	5.44 ●
قوانين المنافسة	◀ 4.45 ●	4.45 ●
الكارتلات والترتيبات المخلة بالمنافسة	▲ 5.25 ●	5.00 ●
ممارسات إنفاذ قوانين المنافسة	▼ 4.45 ●	4.67 ●
اتفاقات التجارة الدولية	◀ 4.20 ●	4.20 ●
حماية العمال	▼ 1.00 ●	1.17 ●
تحرير الأسواق والتدخلات المتعلقة بالمنافسة	◀ 3.50 ●	3.50 ●
الأطر التنظيمية لمعاملات الدمج	▼ 3.50 ●	4.67 ●

2023 ■ 2020 ■

العناصر



2023 ■ 2020 ■

المكونات



نظام المنافسة في اليمن يحكمه القانون رقم 19 لسنة 1999. ولم تطرأ أي تعديلات على القانون خلال العامين الماضيين.

## قوانين المنافسة



حيث يمكن للدولة تحديد الأسعار في ظل ظروف معيّنة وإعفاء الشركات المملوكة لها من أحكام القانون. وعدم وجود شروط صارمة لتدخل الدولة والموقف القوي الذي تتمتع به الشركات المملوكة للدولة في السوق، تؤدي جميعها إلى منع تحرير السوق وتحرم المستهلكين من الفوائد الكاملة للمنافسة فيه.

تقدم المادة 2 تعاريف واضحة لبعض مفاهيم المنافسة مثل الاحتكار والتركز، غير أنها لا تعرّف مفاهيم أخرى مثل التواطؤ والكارتلات والمزاحمة. وتهدف المادة 3 إلى ضمان ممارسات المنافسة العادلة في السوق بين جميع الجهات الفاعلة في مجال الأعمال كما وإلى ضمان مصلحة المستهلكين. أما المادة 4، فتفتح الباب أمام الاستثناءات،

## قوانين مكافحة الهيمنة والاحتكار



ولم يحدد القانون أي نسبة لتقييم الهيمنة في السوق. وتفرض المادة 22 غرامات في حال انتهاك أحكام قانون تشجيع المنافسة (بما في ذلك بالاحتكار واستغلال وضع الهيمنة) تتراوح قيمتها بين 10,000 و100,000 ريال يمني.

لم تعرّف إساءة استخدام الهيمنة في أي مادة من القانون. أما الاحتكار، فتعرّفه المادة 2 بالتداول بالسلع على نحو يمنع المنافسة. وتوضّح المادة 8 هذا التعريف بإدراج بعض الممارسات الاحتكارية وممارسات استغلال وضع الهيمنة مثل خفض الأسعار والامتناع عن بيع سلعة لأحد العملاء أو المشترين.

## الكارتلات والترتيبات المخلة بالمنافسة



أو شراء أي سلعة أو مادة، بقصد تقييد تداولها، أو تحديد أسعارها، أو تقسيم السوق، أو فرض حواجز فيه. وتجدر الإشارة إلى أن القانون لا يعرّف الكارتلات.

تسرد المواد 6 و7 و8 و9 الاتفاقات المخلة بالمنافسة وتحظرها، ومنها التركز (المنافسة الضارة)، والعقود، والاتفاقات المكتوبة. وتشمل الممارسات المحظورة قيام اتحاد بهدف احتكار استيراد أو إنتاج أو توزيع أو بيع

## ممارسات إنفاذ قوانين المنافسة



أو مادة لازمة لإنتاج أو تصنيع سلعة أخرى في السوق المحلية، وتسعيها بأي طريقة من شأنها تقييد المنافسة الحرة.

تنص المادة 10 من قانون تشجيع المنافسة على إنشاء جهاز لحماية المنافسة.

وتنص المادة 23 على إحالة المخالفات إلى النيابة العامة بقرار من الوزير وبناءً على توصية الجهاز.

يشكّل الجهاز برئاسة وزير التموين والتجارة، والهدف منه هو الكشف عن حالات الاحتكار والاتفاقات الرأسية والأفقية، أو حجب أي سلعة

## اتفاقات التجارة الدولية



الدولة الأولى بالرعاية. وأدّت التحركات الأخيرة نحو تحرير التجارة إلى تقليص الحواجز التجارية داخل اليمن وزيادة الوصول إلى السوق الدولية، وخاصة في دول مجلس التعاون الخليجي<sup>1</sup>.

انضمّ اليمن إلى منظمة التجارة العالمية في عام 2013. واعتمد منذ ذلك الحين استراتيجية لفتح الأسواق وإزالة الحواجز. وقد وقّع اليمن عدداً من اتفاقات التجارة الدولية التي تكرّس المعاملة بالمثل في ما يخص بند

1 دمج التجارة في الاستراتيجيات الوطنية اليمنية.



بمعاملات الدمج. ويلزم إدراج مفاهيم أخرى مثل حق النقض، والاتفاقات الرأسية/الأفقية، ومعايير التقييم. والإشارة إلى الاتفاقات الرأسية/الأفقية في سياق وظائف المراقبة التي يضطلع بها جهاز المنافسة غير واضحة وغير كافية.

لا يرد نظام التركيز الاقتصادي في اليمن بالتفصيل في القانون. وبالإشارة إلى أحكام المادة 9 من قانون تشجيع المنافسة، يحظر التركيز إذا كان يؤدي إلى تقييد المنافسة أو إضعافها. ولم تحدّد نسب وأطر تنظيمية للإخطار المسبق



لا يتضمن قانون تشجيع المنافسة أحكاماً لحماية العمال، مثل بند عدم المنافسة.

## التوصيات

- ◀◀ تضمين قانون المنافسة تعريفات للعديد من الممارسات الأساسية المخلة بالمنافسة، مثل الاحتكار والكارتلات، والشفافية، وحق النقض (في معاملات الدمج والاستحواذ).
- ◀◀ ضمان استقلالية جهاز المنافسة وضمان عدم تمتع الوزراء بسلطة اتخاذ القرارات و/أو التدخل في عمله. وضمان قدرة كل من لديه مصلحة على الإبلاغ.
- ◀◀ زيادة التعاون من خلال مذكرات تفاهم مع الهيئات الإقليمية والدولية المعنية بالمنافسة.
- ◀◀ تحديد شروط أكثر صرامة لمنح الاستثناءات، وفرض عقوبات على عدم الامتثال.
- ◀◀ إنشاء نظام واضح للتركز الاقتصادي، وتضمين دراسات السوق المتعلقة بتأثير التركيز الاقتصادي معايير وشروط واضحة على غرار التأثير على الأسعار والاستثمارات وحق النقض، وإدراج تعريف واضح للاتفاقات الرأسية والأفقية.
- ◀◀ إضافة أحكام بشأن حماية العمال، مثل بند عدم المنافسة.
- ◀◀ إنشاء نظام قوي للعقوبات يكون له أثر رادع.
- ◀◀ تحرير السوق بالنسبة لبعض القطاعات الحيوية (لا سيما التي تعمل فيها مؤسسات مملوكة للدولة)، وربط تدخل الدولة بشروط/ظروف محددة.
- ◀◀ نشر الدراسات و/أو القرارات التي تتخذها السلطة المعنية بالمنافسة من أجل ضمان الشفافية.

